

**تعدد الفعل وأثره
في الأحكام الشرعية
(نماذج فقهية في باب العبادات)
(دراسة مقارنة)**

د. م. باسم عبد الله عبيد

المقدمة

فعل عملاً أو تركاً أو تخييراً أو جمعاً بين الوجوه المتعددة إذ يدخل الكل تحت خطاب الآيات القرآنية أو السنة النبوية ، لذا فإن هذا الشراء في شريعتنا الغراء يمثل منهلاً يستمد منه العلماء وطلبة العلم الفكر الذي يسيرون به بين الناس والمشعل الذي يضيئ لهم طرق بيان الأحكام متأسين برسول الله ﷺ وصحابته الكرام والرعيّل الأول من سلف أمتنا المجيدة.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن أجعله في مقدمة ومبحثين وخاتمة ثم أهم المصادر والمراجع التي رجعت إليها في كتابة البحث وعلى النحو الآتي:

المبحث الأول : بيان مفهوم التعدد ومشروعيته ومناهج الفقهاء فيه ، وفيه ثلاثة مطالب.

المطلب الأول : مفهوم التعدد وبيان مشروعيته.

المطلب الثاني : الفرق بين التعدد وبين (التكرار

– التداخل – الاندراج – التباين – التماثل)

المطلب الثالث : مناهج الفقهاء في العبادات

المتعددة وجوها من حيث النظر والعمل.

المبحث الثاني : المسائل الفقهية التي تعدد فيها

الفعل في باب العبادات ، وفيه ثمانية مطالب.

المطلب الأول : حكم تعدد نيه المكلف في

العبادة الواحدة.

المطلب الثاني : تعدد النية في ما لا تشرع له

الطهارة.

المطلب الثالث : تعدد فعل المأموم في الصلاة

الحمد لله المليك العلام صاحب الفضل والإنعام حمداً كثيراً باقياً على الدوام، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له يسّر لنا الأحكام وبين لنا فيها الحلال والحرام ، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله أنار ببعثته دياجير الظلام وهدى به الناس إلى دين الإسلام ، وعلى آله وصحبه أهل الوفا والإكرام وسلم تسليماً كثيراً.

وبعد .. لقد خصص الله سبحانه وتعالى شريعتنا

الغراء بأن جعلها صالححة لكل زمان ومكان،

متجددة في أحكامها مسايرة لواقع البشرية ،

وقد استمدت هذه الخصوصية من كتاب الله

الخالد وسنة نبينا محمد ﷺ فاستطاعت أن تلبي

حاجة الإنسان وتوازن بين عبادته ومنافعه طيلة

حياته، وموضوع بحثنا الذي يوضح تعدد فعل

ذلك الإنسان المكلف في باب العبادات خير

مثال ليسر هذه الشريعة التي حافظت على فكره

وفعله التعبدي بأن فتحت أمامه الأبواب بتعدد

الفعل الذي يقوم به في نيته وطهارته وصلاته

وصومه وزكاته وحجه تأكيداً أو تخفيفاً انطلاقاً

من قوله تعالى ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ

بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة الآية ١٨٥] وقوله سبحانه ﴿فَاتَّقُوا

اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن الآية ١٦] مع بيان أفضلية كل

المبحث الأول

بيان مفهوم التعدد ومشروعيته ومناهج الفقهاء فيه

• **المطلب الأول:** مفهوم التعدد وبيان مشروعيته:
أولاً: مفهوم التعدد.
مأخوذ من العدد وجمعه أعداد ، وقالوا: العدد
بمعنى المعدود وهو الكمية المتألّفة من الوحدات^(١)
نحو قوله تعالى ﴿سِنِينَ عَدَدًا﴾ [الكهف الآية ١١] أي
معدود. والعدد ما كان أكثر من واحد، وتعدد:
تنوع وصار ذا عدد^(٢).
والتعدد: الكثرة فيختص بما زاد عن واحد لأن
الواحد لا يتعدد^(٣).
[ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى
اللغوي]^(٤).
ثانياً: مشروعية التعدد.
وردت في الشريعة الإسلامية أدلة جاء فيها ذكر
العدد ومنها:
قول النبي ﷺ في تغسيل ابنته {اغسلنها ثلاثاً أو
خمساً أو أكثر من ذلك إن رأيتن ذلك بماء وسدر

من ذكر أو دعاء حال قراءة الإمام.
المطلب الرابع: حكم جمع الأصناف المختلفة
في إكمال نصاب الزكاة.
المطلب الخامس: حكم تعدد الجماع في أيام
رمضان قبل التكفير عن جماعه الأول.
المطلب السادس: حكم تعدد الفدية في تأخير
قضاء رمضان عدة سنوات.
المطلب السابع: تعدد ترك رمي أكثر من جمرة
أيام التشريق.
المطلب الثامن: تعدد فعل المعتمر لأكثر من
عمرة في السفرة الواحدة.
ثم جاءت الخاتمة التي بينت فيها أهم النتائج
والتوصيات وبعدها قائمة بالمصادر والمراجع
التي اعتمدت عليها في كتابة البحث.
وبعد فهذا البحث جهد أعان الله على إعداده
وكتابته ويسر إيراده وديباجته والخطأ والنسيان
طبيعة الإنسان والله أسأل أن يغفر لي زلتي
وخطأي وأن يجعله لبنة في بناء صروح المعرفة
إنه ولي ذلك والقادر عليه.
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى
الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه أجمعين.

(١) لسان العرب لابن منظور: ٦ / ١١٦.

(٢) المصباح المنير: ٢ / ٦٠٤.

(٣) تاج العروس من جواهر القاموس: ٨ / ٣٥٣.

(٤) المعجم الوجيز: ص ٤٠٨.



وابدأن بميامنها ومواضع الوضوء منها^(١). ثم سلم^(٦).
 • ووجه الاستدلال. قال فيه الإمام العيني رحمه الله (فيه فوائد منها: الإجزاء عن السهوين لأنه سها عن الركعتين وتكلم ناسيا واقتصر على السجدين)^(٧) وقال ابن بطال رحمه الله نقلاً عن ابن القصار (ويجزى لجميع السهو سجدتان وحديث ذي اليمين حجة لأن النبي ﷺ وهذا يوجب سجود السهو وثم مشى إلى خشبة معترضة في المسجد فاتكأ عليها وهذا يوجب سجود السهو ثم تكلم وهذا يوجب سجود السهو ثم يسجد لجميع ذلك ﷺ سجدين)^(٨).
 وورد في الأثر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه سُئل عن رجل ظاهر من أربع نسوة قال: كفارة واحدة وثبت عن ابن عمر رضي الله عنهما (أنه أقسم مراراً فكفر كفارة واحدة)^(٩).
 وروي مثل هذا (عن ابن عباس وعروة بن الزبير وسعيد بن المسيب)^(١٠).

ووجه الاستدلال قال به ابن حجر رحمه الله (استدل به على وجوب غسل الميت وهو مبني على أن قوله فيما بعد إن رأيتن ذلك هل يرجع إلى الغسل أو العدد والثاني أرجح)^(٢) مما يدل على مشروعية التعدد.
 وما جاء في حديث جابر رضي الله عنه في صفة حجة النبي ﷺ وفيه (ثم أذن ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام فصلى العصر ولم يصل بينهما شيئاً حتى أتى المزدلفة فصلى بها المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامتين ولم يُسبح بينهما)^(٣) ووجه الاستدلال قال عنه النووي رحمه الله (فيه فوائد منها أن يصلي الصلاتين في وقت الثانية بأذان للأولى وإقامتين لكل واحدة إقامة)^(٤).
 وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال (سلم النبي ﷺ في صلاة العصر من اثنتين ، فقال ذو اليمين: ^(٥) أنسيت أم قصرت الصلاة ؟ فقال النبي ﷺ لم أنس ولم تقصر فصلى ركعتين

(٦) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة - باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره - رقم (٤٧٨).

(٧) عمدة القاري للعيني: ٤ / ٢٦٨.

(٨) انظر شرح صحيح البخاري لابن بطال: ٣ / ٢٢٦.

(٩) سنن الدار قطني: كتاب النكاح - باب المهر - رقم (٢٦٩).

(١٠) سنن البيهقي الكبرى: كتاب الإيمان - باب من حلف في شيء لا يفعله مراراً - رقم (١٩٧٦٤).

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز - باب قول الرجل للمرأة عند القبر (اصبري) - رقم (١٢٥٢).

(٢) انظر فتح الباري لابن حجر: ٣ / ١٢٨.

(٣) أخرجه مسلم: كتاب الحج - باب حجة النبي ﷺ رقم (١٢١٨).

(٤) انظر شرح النووي على صحيح مسلم: ٨ / ٣٢٧.

(٥) هو الخرباق السلمي سُمي بذئ اليمين لطول كان بها (انظر الثقات لابن حبان) ٣ / ١٢٠.

نهار رمضان في يوم واحد أكثر من مرة تتداخل الكفارة فيكون عليه كفارة واحدة وإن جامع في يومين تتعدد عليه الكفارة^(٥).

فالتعدد قاعدة من قواعد الشريعة العامة إلا أن عموم هذه القاعدة دخله التخصيص بقاعدة التداخل رحمة بالأمة وتيسيراً عليها ، فقاعدة التداخل مخصصة لعموم قاعدة التعدد ومقيدة لإطلاقها ، وبهذا تتضح العلاقة بين التداخل والتعدد وأنها علاقة تخصيص وتقييد ، وأن التعدد هو الأصل والتداخل خلاف الأصل كما أن التعدد أكثر وقوعاً في الشريعة من التداخل^(٦). والأصل في الشريعة تعدد الأحكام بتعدد أسبابها وأن التداخل على خلاف الأصل يحث يقول العز بن عبد السلام (رحمه الله) (التداخل على خلاف الأصل والأصل تعدد الأحكام بتعدد الأسباب)^(٧).

وقد قسّم أهل العلم الأحكام الشرعية عند تعدد أسبابها واتحاد جنس مسببها إلى أقسام من حيث تعدد الموجب وعدم تعدده^(٨). وكما يلي:

الأول: ما يتعدد الموجب لتعدد أسبابه إجماعاً كما

• المطلب الثاني: الفرق بين التعدد وبين (التكرار - التداخل - الاندراج - التباين - التماثل).

أولاً: [الفرق بين التعدد والتكرار].

التكرار لغة: اسم مصدر من التكرير وهو الإعادة^(١).

واصطلاحاً: الإتيان بالشيء مرة بعد أخرى^(٢). والفرق بينهما أن التكرار يحدث مرة بعد مرة ولا يحدث في وقت واحد بخلاف التعدد فإنه يحدث في وقت واحد كتعدد الجماعة في المسجد الواحد ويحدث في مرات متتابة كتعدد جماع الرجل لزوجته في نهار رمضان فالتعدد أعم من التكرار فنستطيع أن نقول (كل تعدد تكرر وليس كل تكرر تعدداً).

ثانياً: [الفرق بين التعدد والتداخل].

التدخل لغة: تشابه الأمور والتباسها ودخول بعضها في بعض^(٣).

واصطلاحاً: دخول شيء في شيء آخر بلا زيادة حجم ومقدار^(٤).

والفرق بين التعدد والتداخل أن التعدد وقوع الفعل أما التداخل فتداخل الفعل وقد يكون في الفعل الواحد تعدد وتداخل كمن جامع في

(٥) انظر الوسيط للغزالي: ١٣٦/٦.

(٦) انظر الوسيط للغزالي: ١٣٦/٦، التداخل بين الأحكام للخشلان.

(٧) انظر قواعد الأحكام لابن عبد السلام: ٢١٤/١، الفروق للقرافي: ٣٠/٢.

(٨) انظر نشر البنود على مراقبي السعود للعلوي الشنقيطي: ١٥٤/١.

(١) لسان العرب: ٦٣٢/٧، تاج العروس: ٢٧/١٤.

(٢) حاشية البجيرمي على شرح منهج الطلاب: ١٥٧/١.

(٣) لسان العرب: ٣١٣/٣ مادة (دخل)، المصباح المنير: ٢٩٢/١.

(٤) مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر: ٥٤١/٤، التعريفات للجرجاني: ص ٧٦.

لو قتل رجلين خطأ وجبت عليه ديتان. الثاني: ما لا يتعدد الموجب لتعدد أسبابه إجماعاً كمن بال مرات أو بال ونام فإنه يكفيه لجميع هذه الأحداث وضوء واحد. الثالث: ما وقع فيه خلاف من حيث تعدد الموجب وعدم تعدده وأمثله كثيرة منها مثلاً (إذا عدد آية السجود فهل يكفيه سجود واحد أو يتعدد). [ولكن هل الأفضل للإنسان المكلف التداخل أو التعدد؟]

(إذا تقابل عملان أحدهما ذو شرف في نفسه ورفعته وهو واحد والآخر ذو تعدد في نفسه وكثرة فأيهما يرجح ظاهر كلام أحمد ترجيح الكثرة)^(٣).
ثالثاً: [الفرق بين التعدد والاندراج].
الاندراج لغة: مأخوذ من (درج) ومصدره الاندراج ومن معانيه (الانقراض)^(٤).
واصطلاحاً: دخول أمر في أمر آخر أعم منه كمن أحدث ثم أجنب فيكفيه الغسل^(٥). ومن صور الاندراج^(٦) ما يلي:

يمكن تقسيم العبادات مثلاً من حيث أفضلية التعدد أو التداخل على النحو التالي^(١):

أ- من العبادات ما يكون التداخل فيها أفضل من التعدد كمن دخل المسجد وقت أقيمت الصلاة فإن تحية المسجد تدخل مع المكتوبة ولا يفردا بصلاة مستقلة.

ب- من العبادات ما يكون التعدد فيها هو الأفضل قطعاً لورود النص بذلك كالجمع بين الوضوء والغسل في الطهارة الكبرى.

ج- من العبادات ما يكون التعدد فيها هو الأفضل لها لورود النص وإنما لأن التعدد مقصود لذاته ، ومثال ذلك ما لو أخر طواف الإفاضة حتى خرج الوقت فإن الأفضل في حقه تعدد الطواف ليكون للإفاضة طواف وللوداع طواف عملاً بقاعدة (ما كان أكثر فعلاً كان أكثر فضلاً)^(٢) وقال ابن رجب رحمه الله

(٣) القواعد لابن رجب: ص ٢٢.

(٤) لسان العرب: ٣/٣٢٦. المصباح المنير: ١/٢٩٣.

(٥) تخريج الفروع على الأصول للزنجاني: ١/١٠٣، مغني المحتاج: ١/٧٣.

(٦) انظر المجموع للنووي: ١/٥١١، إغاثة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين: ٢/١٩٦، طرح التثريب: ٢/٩، المبسوط للسرخسي: ١/٤٤، المهذب في الفقه الشافعي: ١/٣٤.

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي: ٢٦٨

(٢) المصدر السابق: ٢٦٨.

صورة من صور التعدد فإذا تماثل أمران كجماعتين في مسجد واحد وكمن تطيب ثم تطيب وهو محرم فالعلاقة بينهما علاقة الجزئي بالكلي^(٥).

• **المطلب الثالث: مناهج الفقهاء في العبادات**

المتعددة وجوها من حيث النظر والعمل.

عند البحث في الروايات والمسائل المختلفة من حيث النظر في باب العبادات نجد أن العبادة الواحدة تجتمع فيها عدة صفات لذا سلك العلماء في هذا الجانب مسلكين ومنهجين هما:

المنهج الأول: [منهج الترجيح بين الوجوه المعددة

[وذلك بترجيح أحدهما للعمل به وترك ما سواه من

الوجوه إما على سبيل الكراهية أو التحريم أو لأنه

خلاف الأولى ، وهذا المنهج يغلب على تطبيقات

الفقهاء من (الحنفية^(٦) والمالكية^(٧) والشافعية^(٨)

والحنابلة^(٩)) فقد رجح الحنفية – علي سبيل المثال

– (عدم الترجيح في الأذان) وهو ترديد النطق بألفاظ

الأذان خلف المؤذن، وجعلوا الترجيح فيه خلاف

السنة^(١٠) وأما المالكية فقد رجحوا ثنية التكبير في

أول الأذان ورأوا عدم الترجيح منسوخاً كما رجحوا

الترجيح في الأذان باتصال العمل به بالمدينة منذ

الاندراج يعتبر صورة من صور التعدد لأن التشريك في النية مثل التعدد في النية فالاندراج بالنسبة للتعدد بمنزلة الجزئي من الكلي.

رابعاً: [الفرق بين التعدد والتباين].

إن التعدد يكون في الأمور المتفقة ويكون في الأمور

المختلفة بخلاف التباين فإنه يكون في الأمور

المختلفة المتفاوتة ووجه الالتقاء بين المصطلحين

أن التباين دليل التعدد ، لأن التعدد أحياناً يكون في

الأمر المتباينة كتعدد وقوع محظورات الإحرام

من المحرم كمن حلق شعره وتطيب وقلم أظفاره

فالعلاقة بينهما كالعلاقة بين الجزئي والكلي^(١١).

خامساً: [الفرق بين التعدد والتماثل].

التماثل مأخوذ من (مثل) كلمة تدل على التساوي

والاشتراك في جميع الصفات، كثلاثة ثلاثة وأربعة

أربعة كالمماثلة لا تكون إلا في المتفقين بخلاف

المساواة فتكون بين المختلفين في الجنس

والمتفقين^(١٢).

واصطلاحاً: اشتراك جميع الموجودين في جميع

صفات النفس^(١٣)، فالتماثل يكون في المال دون

النفس وبمعيار الشرع^(١٤).

لذا فإن الفرق بين التعدد والتماثل هو أن التماثل يُعد

(٥) التداخل في الأحكام: ٩٥/١.

(٦) القدوري: ٤١٧/١ ، الاختيار لتعليل المختار: ٤٢/١.

(٧) الذخيرة: ٤٤/٢.

(٨) المجموع: ٩١/٣.

(٩) المغني: ٢٤٣/١.

(١٠) مختصر الطحاوي: ٢٥/١ ، التجريد: ٤١٢/١.

(١) انظر الذخيرة للقرافي: ٢٨٥/٩.

(٢) لسان العرب: ١٩٩/٨ ، المصباح المنير: ٨٦٨/٢.

(٣) الكليات للكنوي: ٣١١/١ ، منهاج الطالبين: ٨٨/١ ، ورد

المختار: ٨٠٦/٦.

(٤) انظر فتح القدير: ٢٩/٦ ، الهداية للمرغيناني: ١٥٦/٢.

«تعدد الفعل وأثره في الأحكام الشرعية (نماذج فقهية في باب العبادات / دراسة مقارنة)»

د. م. باسم عبد الله عبيد || ٥٥٥

وأقوى ما يستدل به أصحاب هذا المنهج القول بمشروعية جميع الصفات والوجوه المتعددة لما فيه من إعمال للنصوص كلها وما كان كذلك فهو أولى من قول يلزم منه إعمال لنص وإهمال لآخر ولهذا كان منهج فقهاء الحديث أولى لأن فيه عملاً بالسنة كلها، وأن هذا المنهج يترتب على القول به التوسعة على المكلف في أمر وسع الشارع فيه بخلاف منهج الترجيح ففيه قدر من التضييق لا يُخفى^(٦).

أما منهج الفقهاء في العبادات المتعددة وجوها من حيث العمل فإنه تقرر عندهم أن وجوه العبادات الواردة في الروايات الثابتة عن النبي ﷺ متى ما كانت محكمة فإنه يجوز العمل بها جميعاً وإذا تقرر هذا فإن للعلماء في العمل بهذه الوجوه المتنوعة ثلاثة مناهج وكما يلي:

المنهج الأول: [منهج المداومة على واحد من وجوه العبادات] وهو منهج فقهاء الحديث وأصحاب أحمد وعمدة من سلك هذا المنهج من الفقهاء اعتقاد الأفضلية أو مراعاة العادة وقد ناقش العلماء دعوى التفضيل وحاجتها إلى دليل ولم يثبت ذلك^(٧).

المنهج الثاني: [منهج الجمع بين الوجوه المتعددة والإتيان بها جميعاً في وقت واحد] خصوصاً إذا كانت تلك الأوجه مما يمكن جمعه وهذا منهج

وفاة النبي ﷺ وما اتصل به العمل من الأخبار فهو أولى مما لم يتصل به عمل فيها لأن ذلك يقتضي أنه هو النسخ لها^(١).

والشافعية رجحوا الترجيح في الأذان وجعلوا تركه خلاف السنة^(٢).

وأما الحنابلة رجحوا عدم الترجيح في الأذان^(٣). ومن خلال عرض أقوال الفقهاء في استدلالهم لما رجحوه يمكن القول بأن عمدة من سلك منهج الترجيح بأن دعوى النسخ للوجوه التي أعرضوا عنها أو تأويلها على أحد ضروب التأويل وإما عدم ثبوتها بالأحاديث الصحيحة.

المنهج الثاني: [منهج التخيير بين الوجوه المتعددة] وذلك بأن يخير المكلف في فعل ما شاء من وجوه العبادات المتعددة إذ الكل سنة والتعبد بأي منها مشروع وهذا المنهج مسلك أهل الحديث كأحمد وابن خزيمة وابن المنذر وابن سريج من الشافعية وابن القيم وابن رجب الحنبلي^(٤).

وقال ابن رجب الحنبلي رحمه الله (المذهب أن العبادات الواردة على وجوه متعددة يجوز فعلها على جميع تلك الوجوه الواردة فيها من غير كراهة لبعضها وإن كان بعضها أفضل من بعض)^(٥).

(١) الذخيرة: ٤٤/٢.

(٢) المجموع: ٩١/٣ - ٩٢.

(٣) المغني: ٢٤٣/١.

(٤) صحيح ابن خزيمة: ٢٢٦/١، الأوسط لابن المنذر: ٧٣/٣،

المنثور: ١٤٢/٢، تقرير القواعد لابن رجب: ٧٣/١.

(٥) تقرير القواعد لابن رجب: ٧٣/١.

(٦) تقرير القواعد لابن رجب: ٧٣/١.

(٧) الأوسط/٧٣/٣.

بعض الشافعية والحنابلة^(١).

وعمدتهم أن في الجمع بين الوجوه المتعددة والألفاظ المختلفة عملاً بالأحاديث جميعاً^(٢)، وقد ناقش العلماء هذا الأمر بأنه محدث وخلاف المسنون لأن النبي ﷺ لم يقل ذلك كله جميعاً في وقت واحد^(٣).

المبحث الثاني

المسائل الفقهية التي تعدد فيها الفعل في باب العبادات

• المطلب الأول: حكم تعدد نية المكلف في العبادة الواحدة.

من المعلوم أن لكل عبادة نية خاصة بها دل على ذلك قول النبي ﷺ {إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل أمرى ما نوى فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه}^(٤)، فالحديث دل على أن النية تتنوع كما تتنوع الأعمال كمن قصد بعمله وجه الله أو تحصيل موعوده أو الاتقاء لوعيده ودل على أن من نوى شيئاً لم يحصل له غيره^(٥).

من هنا نشأ مفهوم تعدد النية والذي يعني أن يجمع أكثر من نية على عبادة واحدة كمن ينوي بركعتي الظهر تحية المسجد وسنة الظهر وسنة الوضوء وغيرها من الأمثلة، لذا فإن أقوال الفقهاء اختلفت في هذا الجانب وعلى النحو التالي:

المنهج الثالث: [منهج التعدد والتنويع] وذلك بفعلها جميعاً في أوقات شتى من غير جمع وهذا منهج ابن سريج الشافعي وبعض الحنابلة وعمدتهم أن فيه إتباعاً للسنة ويوجب اجتماع قلوب الأمة وائتلافها.



(١) المجموع: ٣٢١/٣، معني المحتاج: ١٥٦/١، شرح العمدة: ١٩١/١.

(٢) جلاء الأفهام: ٤٥٤.

(٣) المصدر السابق: ٤٥٤.

(٤) أخرجه البخاري: كتاب الوحي - باب كيف بدأ الوحي إلى رسول الله ﷺ رقم (١).

(٥) فتح الباري: ١٨/١.

والغسل إذا تكررت أسبابهما المتفقة أو المختلفة فيكفي غسل واحد وهنا تحقق المقصود واندرج الأدنى وهو الوضوء في الأعلى وهو الغسل^(٥).
ثالثاً: (عند الشافعية).

قسّم الإمام السيوطي (رحمه الله) التعدد في النية إلى خمسة أقسام^(٦):

أ- أن ينوي مع العبادة ما ليس عبادة فقد يبطلها كمن ذبح الأضحية لله ولغيره.

ب- أن ينوي مع العبادة المفروضة عبادة أخرى مندوبة كمن نوى بالتسليم من الصلاة الخروج والسلام على الناس حصلاً له وما يحصل الفرض فقط كمن نوى بالحج حج الفريضة والتطوع ، وما يحصل النفل فقط كمن أخرج خمسة دراهم ونوى بها صدقة وزكاة وقعت صدقة فقط .

ج- أن ينوي مع المفروضة فرضاً آخرأ ، وهذا القسم لا يحصل منه شيء إلا في الحج والعمرة وأن ينوي الغسل والوضوء معاً فيحصلان على الأصح.

د - أن ينوب مع النفل نفلاً آخر كمن نوى الغسل للجمعة والعيد فإنهما يحصلان.

هـ- أن ينوي مع غير العبادة شيئاً آخر غيرها وهما مختلفان في الحكم كمن قال لزوجته (أنت على حرام وينوي الطلاق والظهار فالأصح أنه يُخير بينهما).

(٥) الفروق للقرافي: ٥٥/٢ ، البحر الزخار الجامع لمذهب علماء الأمصار: ١٨٨/٣ .

(٦) الأشباه والنظائر: ٥٤/١ - ٥٦/١ - ٥٨/١ - ٥٩/١ .

الفرع الأول : (حالات تعدد النية في العبادات) أولاً: (عند الحنفية).

حيث فرقوا بين الوسائل والمقاصد فيجوز عندهم تعدد النيات في الوسائل وذلك لأن الوسائل - عندهم - لا تحتاج إلى نية ومثاله (ما لو اغتسل الجنب يوم الجمعة للجمعة و لرفع الجنابة ارتفعت جنابته وحصل له أجر ثواب غسل الجمعة^(١)) ، أما تعدد النيات في المقاصد من العبادات كالصلاة وغيرها فلها حالات:

الحالة الأولى: أن ينوي فرضين في صلاة أو غيرها لم تصح واحدة منهما^(٢).

الحالة الثانية: أن ينوي فرضاً ونفلاً كمن نوى الظهر والتطوع قال (أبو يوسف) - تجزئه عن المكتوبة ويبطل التطوع وقال (محمد) لا تجزئ في واحدة^(٣).

الحالة الثالثة: أن ينوي نافلتين كمن ينوي بركعتين الظهر التحية والسنة أجزأت عنهما الحصول المقصود^(٤).

ثانياً: (عند المالكية والزيدية).

التعدد عندهم جائز في صور حاصلها والجامع بينهما أنه إذا كان المقصود واحداً وتحقق ذلك المقصود أو اندرج الأدنى في الأعلى كالوضوء

(١) حاشية الطحاوي على مراقي الفلاح: ١٤٢/١ . الأشباه والنظائر لابن نجيم: ٣٩ .

(٢) البحر الرائق: ١٢١/٤ ، الدر المختار: ٤٣٩/١ .

(٣) الأشباه والنظائر لابن نجيم: ص ٤١ .

(٤) المصدر السابق: ص ٤١ .

رابعاً: (عند الحنابلة).

التعدد في النية عندهم يكون إذا اجتمعت عبادتان من جنس واحد في وقت واحد^(١) وأفعالهما واحدة فإنه يكتفي فيهما بفعل واحد وهو على نوعين:

النوع الأول: أن يحصل له بالفعل الواحد أجر العبادتين بشرط أن ينو بهما معا، كما لو كان حدثان أصغر وأكبر فيكفيه أفعال الطهارة الكبرى إذا نوى الطهارتين بهما.

النوع الثاني: أن يحصل له أجر إحدى العبادتين بنيتها وتسقط الأخرى، ومثاله ما لو دخل المسجد فصلى الفريضة سقطت عنه تحية المسجد^(٢).

• **المطلب الثاني:** تعدد النية في ما لا تشرع له الطهارة.

تكلم العلماء في كتبهم عن مسألة تعدد النية في ما لا تشرع له الطهارة كمن نوى التبريد والنظافة من وضوئه فهل يرتفع حدثه أم لا؟ وقد انقسم العلماء في هذه المسألة إلى مذهبين وكما يلي:

المذهب الأول: لا يرتفع حدثه لأن الوضوء عبادة من شرطها النية ولم توجد وهو مذهب المالكية والشافعية والحنابلة^(٣)، واستدلوا

بقوله تعالى ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ [المائدة الآية ٦].

ووجه الاستدلال، أن الله سبحانه وتعالى قد شرط في صفة فعل الطهارة الصغرى والكبرى إرادة الصلاة والشرطية مأخوذة من لفظ "إذا" في قوله تعالى ﴿إِذَا قُمْتُمْ﴾ [المائدة الآية ٦] فإذا كان قد شرط إرادة الصلاة في فعل الطهارة كان من فعله مريداً للتبريد أو النظافة لم يفعله على الشرط الذي شرطه الله وذلك يوجب أن لا يجزئه^(٤).

واستدلوا أيضاً بحديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول {إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى}^(٥) ووجه الاستدلال أن لفظة (إنما) للحصر وليس المراد صورة العمل فإنها توجد على نية وإنما المراد أن حكم العمل لا يثبت إلا بالنية ودليل آخر وهو قوله ﷺ {إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى} وهذا لم ينو الوضوء فلا يكون له^(٦).

(وقاسوا) الحكم على طهارة التيمم بجامع أن يكون كلا منهما طهارة عن حدث حيث قال

نهاية المطلب: ٥٨/١، المجموع: ١٦٩/١، المغني: ١٥٦/١، الروض الرابع: ٧٣/١.

(٤) انظر تفسير النسفي: ٢٧١/١، تفسير الرازي: ١٢١/١١.

(٥) سبق تخريجه: ص ١١

(٦) شرح النووي على صحيح مسلم: ٣٨٧/٦.

(١) الكافي في فقه الإمام أحمد: ٣٨٨/٤، المعني: ٤٠٦/٩.

(٢) القواعد لابن رجب: ٢٧/١.

(٣) الذخيرة: ٢٤٥/١، حاشية الدسوقي على الكبير: ٩٣/١.

ابن قدامة (نفي أن يكون له عمل شرعي بدون النية)^(١).

المذهب الثاني: يرتفع حدثه لأن الوضوء حقيقة جريان الماء وقد وجد وهو مذهب الحنفية^(٢)، واستدلوا بقوله تعالى ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا

لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا﴾ [النِّسَاءُ الآية ٤٣] ووجه الاستدلال هو نهي الجنب

عن اقترابه للصلاة إذا لم يكن عابر سبيل حتى يغتسل ، وأطلق ولم يشترط النية فيقتضي انتهاء حكم النهي عند الاغتسال ولو لم يكن معه نية^(٣).

واستدلوا أيضاً بما روته أم سلمة رضي الله عنها حيث قالت: قلت يا رسول الله ﷺ إني امرأة أشد ضفر رأسي فأنقضه لغسل الجنابة؟ قال {لا إنما يكفيك أن تحثي على رأسك ثلاث حثيات

ثم تفيضين عليك الماء فتطهرين}^(٤) ووجه الاستدلال قوله عليه الصلاة والسلام {إنما يكفيك} ساقه مساق الحصر ولم يذكر النية^(٥).

و(قاسوا) المسألة على إزالة النجاسة بقولهم

(١) المغني: ٧٩/١.

(٢) بدائع الصنائع: ١٩/١ ، شرح فتح القدير للسيواسي: ٣٢/١ ، الهداية: ١١/١ .

(٣) انظر الدر المنثور: ٥٤٦/٢ ، تفسير النسفي: ٢٢٣/١ ، بدائع الصنائع: ١٩/١ .

(٤) رواه مسلم: كتاب الحيض - باب حكم الضفائر للمغتسلة - رقم (٣٣٠).

(٥) شرح النووي لصحيح مسلم: ١١/٤

(إذا كانت طهارة الخبث لا تتوقف على نية فعدم توقف طهارة الحدث على النية الأولى وإنما قلنا إن طهارة الخبث أولى لأن سببها وموجبها أمر حسي وخبث مشاهد ولأنه لا بد لها من التراب فقد ظهرت قوتها حساً وشرعاً)^(٦).

وبعد ذكر مذاهب العلماء وأدلتهم يترجح لنا المذهب الأول وهو رأي الجمهور لأن النية شرط في طهارة الحدث والله سبحانه وتعالى شرط في صفة الطهارة بلفظ (إذا) في قوله (إذا قمتم) والشريعة الإسلامية إما مطلوب أو مباح والمطلوب أو امر ونواه اشترطت فيه النية لأن مقصودها تعظيم الله سبحانه وتعالى والخضوع له وذلك إنما يحصل إذا قصدت من أجله وهذا هو الذي أمر الشرع فيه بالنيات وما كان من باب فعل المأمور وجبت له النية ، والله أعلم.

• المطلب الثالث: تعدد فعل المأموم في الصلاة من ذكر أو دعاء حال قراءة الإمام.

اختلفت أقوال العلماء في حكم الذكر أو الدعاء حال قراءة الإمام في الصلاة سواء بالدعاء وغيره وما مدى مشروعية ذلك إلى قولين وكما يلي:

القول الأول: تعدد فعل المأموم في الصلاة من ذكر أو دعاء حال قراءة الإمام مشروع وهو مذهب الشافعية وأحمد في رواية وهو قول ابن حزم والشوكاني^(٧).

(٦) التجريد: ١٠٢/١.

(٧) الحاوي الكبير: ١٩٩/٢ ، المهذب: ٨٦/١ ، كشاف القناع:

واستدلوا بحديث حذيفة رضي الله عنه قال: الأشعري^(٥).

صليت مع رسول الله ﷺ ذات ليلة فافتتح البقرة فقلت يركع عند المائة ثم مضى فقلت يصلي بها في ركعة فقلت يركع بها ثم افتتح النساء فقرأها ثم افتتح آل عمران فقرأها يقرأ مترسلاً إذ مر بآية فيها تسييح سبح وإذا مر بسؤال سأل وإذا مر بتعوذ تعوذ ثم ركع فجعل يقول "سبحان ربي العظيم" فكان ركوعه نحواً من قيامه ثم قال "سمع الله لمن حمده" ثم قام طويلاً قريباً مما ركع ثم سجد فقال "سبحان ربي الأعلى" فكان سجوده قريباً من قيامه^(١).

وقال الشافعي رحمه الله (التأمين في الصلاة يدل على مشروعية أن يسأل العبد ربه في الصلاة كلها في الدين والدنيا ثم قال: ولو قال مع آمين رب العالمين وغير ذلك من ذكر الله كان حسناً ن وهو من ذكر من جنس الصلاة وينبئ عن التدبر والخشوع وهما مطلوبان في الصلاة)^(٦).

القول الثاني: تعدد فعل المأموم في الصلاة من ذكر أو دعاء حال قراءة الإمام غير مشروع وهو مذهب الحنفية والمالكية وأحمد في رواية ثانية^(٧).

واستدلوا بقوله تعالى ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأعراف الآية ٢٠٤] وقوله تعالى ﴿وَقَوْمُوا لِلَّهِ قَنِينٌ﴾ [البقرة الآية ٢٣٨] ووجه الاستدلال أن الله أمر بالسكوت في الصلاة حال قراءة الإمام^(٨).

واستدلوا أيضاً بما ورد في الأثر عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قرأ في صلاة [سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى] فقال: "سبحان ربي الأعلى"^(٤) وروى هذا عن ابن عباس وأبي موسى

ووجه الاستدلال هو استحباب فعل هذه الأمور في الصلاة وغيرها^(٢).

٣٨٤/١، المغني: ٣٧٩/١، المحلى: ١١٧/٤، نيل الأوطار: ٢٥٣/٢.

(١) رواه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها - باب استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل - رقم (٧٧٢).

(٢) انظر شرح النووي على صحيح مسلم: ٦٢/٦.

(٣) سورة الأعلى: الآية ١.

(٤) مصنف عبد الرزاق: كتاب الصلاة - باب الرجل يدعو ويسمي في دعائه برقم (٤٠٤٩)، مصنف ابن أبي شيبة:

كتاب الصلاة - باب من كان إذا قرأ سبح اسم ربك الأعلى - رقم (٨٦٤١).

(٥) المحلى: ٢٨٤/٤.

(٦) الأم: ١٠٩/١.

(٧) بدائع الصنائع: ٢٣٥/١، المبسوط: ١٩٨/١، التاج والإكليل: ٣١/٢، منهج الجليل: ٢٦٧/١، كشاف القناع: ٣٨٤/١.

(٨) انظر أحكام القرآن للجصاص: ٢١٦/٤.

(٩) رواه مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب تحريم الكلام في الصلاة - رقم (٥٣٧).

فلا ترد عنده مسألة الضم أصلاً^(٣) ويمكن توضيح المسألة على النحو الآتي.

القول الأول: الحبوب لا يضم شئ منها إلى الآخر ويعتبر النصاب في كل جنس منها منفرداً وهو مذهب الحنفية والشافعية ورواية للإمام أحمد هي المذهب^(٤).

واستدلوا بحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: (لا يحل في البر والتمر زكاة حتى يبلغ خمسة أوسق)^(٥)، ووجه الاستدلال هو نفي النبي ﷺ الزكاة عما لم يبلغ خمسة أوسق من البر فتخصيص البر بالذكر دليل عدم الضم^(٦).

وقالوا (أن الحبوب أجناس مختلفة يجوز التفاضل فيها مما يدل على تغايرها فوجب اعتبار النصاب لكل جنس على حدة)^(٧)، وكذلك (قاسوا) الحبوب على الثمار والمواشي بجامع عدم الضم في الجميع^(٨).

(٣) انظر بدائع الصنائع: ٦/٢، تبيين الحقائق: ٢٩١/١.

(٤) بدائع الصنائع: ٧/٢، المبسوط: ٣/٣، الأم: ٥١/٢، المجموع: ٤٤٨/٥، المغني: ٣١٤/٢، الكافي في فقه الإمام أحمد: ٣٠٣/١.

(٥) رواه النسائي في سننه الكبرى: كتاب الزكاة - باب زكاة الحبوب - رقم (٢٢٦٣)، والوسق: ستون صاعاً ومقداره عند الحنفية (١٩٥) كيلو جرام وعند الجمهور (١٢٢) كيلو جرام وسعته (١٦٥) لتراً، انظر المكايل والموازين = الشرعية للدكتور علي جمعة، ص ٤١.

(٦) انظر شرح الزرقاني على موطأ مالك: ١٧٨/٢، نهاية المحتاج: ٧٤/٣.

(٧) المغني: ٣١٦/٢.

(٨) المصدر السابق: ٣١٦/٢.

ووجه الاستدلال أن غير التسبيح والتكبير وتلاوة القرآن لا يصلح في الصلاة وهذا ما يفيد لفظ الحصر "إنما"^(١).

والذي يترجح عندي هو القول الثاني بعدم مشروعية تعدد فعل المأموم حال قراءة الإمام وذلك أنه لم يثبت أن أحداً من الصحابة رضي الله عنهم دعا أن استعاذ حال قراءة النبي ﷺ وما ورد عن الصحابة إنما فعله القارئ نفسه إماماً في نافلة أو منفرداً وأنه يجب على المأموم الإنصات كما تقدم ولو كان القراءة بدعاء أو استعاذة مشروعاً لبينه النبي ﷺ فلما لم يذكر من ذلك شيئاً دل على عدم مشروعيته والله أعلم.

• المطلب الرابع: حكم جمع الأصناف المختلفة في إكمال نصاب الزكاة.

تعددت أقوال العلماء في حكم تعدد فعل المكلف بضم أمواله المتفرقة لإكمال نصاب الزكاة فاتفقوا

على أن أجناس الأموال الزكوية لا يضم بعضها إلى بعض فلا تضم البقر إلى الغنم، واتفقوا على أن أنواع الأجناس يضم بعضها إلى بعض كضم الشياه إلى الغنم ولكنهم اختلفوا في ضم الحبوب بعضها إلى بعض في تكميل النصاب^(٢)، غير أن أبا حنيفة - خلافاً لصاحبيه - لا يشترط النصاب في الخارج من الأرض بل يرى الزكاة في القليل والكثير وعليه

(١) شرح النووي على مسلم: ٢٠/٥.

(٢) الإجماع لابن المنذر: ص ٥٠-٥١، بدائع الصنائع: ٦٠/٢، بداية المجتهد: ٢٨/٢، المجموع: ٤٤٥/٥، الإنصاف: ٩٧/٣.

وختموا قولهم بأن الأصل عدم الضم وليس هناك نص أو إجماع ينافي هذا الأصل فدل على عدم ضم الحبوب^(١).

القول الثاني: جمع الحبوب يضم بعضها إلى بعض لإكمال النصاب وهي رواية للإمام أحمد^(٢)، واستدلوا بحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال (ليس في حب ولا تمر صدقة حتى يبلغ خمسة أوسق)^(٣)، ووجه الاستدلال أن الحديث أفاد أن الحبوب جنس واحد كالتمر إذا بلغ خمسة أوسق وجب فيه الزكاة والحديث شامل لجميع الحب فدل على جواز ضم بعضها إلى بعض لتكميل النصاب، وأضافوا (بأن الحبوب متفقة في النصاب ومقدار الواجب كما أنها مشتركة في المنبت والحصاد فوجب ضم بعضها إلى بعض كأنواع الجنس الواحد)^(٤).

وبعد ذكر هذه الأقوال يترجح لدي القول الأول القائل بعدم الضم وذلك لقوة دليلهم وتمشيه مع أصل عدم الوجوب وأصل براءة الذمة من التكليف، ولأن النبي ﷺ حين خص كل جنس بمفرده بوجوب الزكاة فيه إذا بلغ نصاباً وأعرض عما دون ذلك مما لم يبلغ نصاباً مع علمه أن للناس أموالاً مما تخرج الأرض علم أنه من باب العفو كعفوه عن زكاة الخيل والرقيق، والله أعلم.

المطلب الخامس: حكم تعدد الجماع في أيام

رمضان قبل التكفير عن جماعه الأول.

تكلم العلماء في حكم الرجل الذي جامع زوجته في نهار رمضان ولم يكفر حتى جامع مرة ثانية في يوم آخر، فهل تتعدد الكفارة بتعدد الجماع؟ وقد اختلفت أقوال العلماء إلى قولين وعلى النحو الآتي:

(٦) السلت: نوع من الشعير ليس له قشر - القاموس المحيط:

١٥٠/١.

(٧) رواه مالك: كتاب الزكاة - باب في جمع الحبوب والقطني:

٣٤٨/٢.

(٨) المنتقى للباقي: ٢٦٤/٣ - ٢٦٥.

واستدلوا بما جاء في كتاب النبي ﷺ إلى عمر بن حزم رضي الله عنه وفيه (وفي النخل والزروع قمحه

(١) المصدر السابق: ٣١٦/٢.

(٢) المبدع: ٣٤٥/٢، الإنصاف للمرداوي: ٩٧/٣.

(٣) رواه مسلم: كتاب الزكاة - باب أقدار الزكاة والتمر والحَب والورق - برقم (١٩٧٩).

(٤) شرح النووي على صحيح مسلم: ٤٦/٧، (المغني):

٣١٦/٢ شرح الزركشي: ٣٨٦/١.

(٥) المدونة الكبرى: ٣٤٨/٢، الاستذكار: ٢٢٩/٣، مواهب

الجليل: ٢٨٢/٢.

«تعدد الفعل وأثره في الأحكام الشرعية (نماذج فقهية في باب العبادات / دراسة مقارنة)»

د. م. باسم عبد الله عبيد || ٥٦٣

ووجه الاستدلال أن قول الأعربي (وقعت على امرأتي) يحتمل المرة والتعدد ولم يستفسره النبي ﷺ فدل على أن الجماع مرة أو أكثر تكفيه كفارة واحدة ، ولأنهم قاسوا الكفارة على الحدود قالوا أن الزجر يحصل بكفارة واحدة ولأنه جزاء عن جنابة تعدد سببها قبل استيفائها فيجب أن تتداخل كالحدود.^(٥)

وبعد ذكر أقوال أهل العلم يتبين أن القول الراجح هو الأول إذا تعدد الجماع في أكثر من يوم لأن لكل يوم عبادة منفردة ولأن فيه من الزجر والتأديب لمن وجد منه تساهلاً تجاه حرمة الشهر الفضيل، وأما إذا تعدد الجماع في يوم واحد فالعمل بالقول الثاني هو الأرجح لما فيه من التيسير ورفع المشقة والحرص ولما فيه من الترغيب بالتوبة، والله أعلم.

• **المطلب السادس: حكم تعدد الفدية في تأخير قضاء رمضان عدة سنوات.**

اختلف العلماء في حكم إذا أخر المكلف قضاء رمضان عدة سنوات فهل تتعدد الفدية بتعدد السنين؟ حيث انقسم أقوال العلماء إلى قسمين وكما يلي:

القول الأول: تتعدد الفدية بتعدد السنين فتجب لكل سنة فدية إذا لم يكن له عذر وهو قول عند المالكية والوجه الأصح عند الشافعية^(٦).

القول الأول: تعدد الكفارة بتعدد الجماع فلكل يوم كفارة ، وهو مذهب (المالكية والشافعية والحنابلة في رواية هي المذهب ومذهب الظاهرية)^(١).

واستدلوا بأن كل يوم عبادة منفردة فلم تتداخل كفارتها كالعمرتين لأنهم لم يقيسوا الكفارة على الحدود^(٢).

القول الثاني: أن عليه كفارة واحدة وهو مذهب الحنفية^(٣)، واستدلوا بحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: هلكت ، فقال النبي ﷺ مالك؟ فقال: وقعت على امرأتي وأنا صائم ، فقال رسول الله ﷺ (هل تجد رقبة تعتقها) قال: لا ، قال (فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين) قال: لا ، فقال (فهل تجد إطعام ستين مسكيناً) قال: لا ، قال: فمكث النبي ﷺ فينما نحن على ذلك أتى النبي ﷺ بعرق فيه تمر والعرق المكتل ، قال: (أين السائل؟) فقال أنا ، قال (خذ هذا فتصدق به) فقال الرجل أعلى أفقر مني يا رسول الله فوالله ما بين لابتيها يريد الحرّين أهل بيت أفقر من أهل بيتي ، فضحك النبي ﷺ حتى بدت أنيابه ثم قال (أطعمه أهلك)^(٤).

(١) المدونة الكبرى: ٢١٨/١ ، الذخيرة: ٥١٧/٢ ، المهذب: ١٨٤/١ ، المجموع: ٣٤٨/٦ ، الفروع: ٦١/٣ ، الروض الربع: ٤٢٨/١ ، المحلى: ٢٦٦/٦.

(٢) المجموع: ٣٨٤/٦ ، المغني: ٣٢/٣.

(٣) المبسوط للسرخسي: ٧٤/٣ ، بدائع الصنائع: ١٠٢/٢.

(٤) رواه البخاري: كتاب الصوم — باب إذا جامع في رمضان

ولم يكن له شيء — رقم (١٨٣٤).

(٥) انظر شرح فتح القدير: ٣٣٧/٢ ، بدائع الصنائع: ١٠٢/٢.

(٦) الفواكه الدواني: ٣١٠/١ ، حاشية العدوي: ٥٦٥/١ ،

وقالوا أن تأخير رمضان إلى رمضان آخر يوجب فدية وتأخيرها إلى السنة الأخرى كذلك لأن كلاً منهما تأخير للصوم عن وقته فتعدد الفدية بتعدد السنين ولأن الحقوق المالية لا تتداخل^(١).
القول الثاني: تكفيه فدية واحدة عن جميع السنوات وهو المعتمد عند المالكية والحنابلة وقالوا إن القضاء مؤقت بما بين رمضانين فإذا أخره عن السنة الأولى فقد أخره عن وقته فوجبت عليه الفدية وهذا المعنى لا يوجد فيما بعد السنة الأولى فلم يجب للتأخير فدية^(٢) سوى فدية السنة الأولى التي ثبتت بحديث أبي هريرة رضي الله عنه (أنه قال في رجل مرض في رمضان ثم صح فلم يصم حتى أدركه رمضان آخر، قال: يصوم الذي أدركه ويُطعم عن الأول لكل يوم مُدًّا من حنطة لكل مسكين فإذا فرغ من هذا صام الذي فرط فيه)^(٣).

وقالوا أن تأخير رمضان إلى رمضان آخر يوجب فدية وتأخيرها إلى السنة الأخرى كذلك لأن كلاً منهما تأخير للصوم عن وقته فتعدد الفدية بتعدد السنين ولأن الحقوق المالية لا تتداخل^(١).
القول الثاني: تكفيه فدية واحدة عن جميع السنوات وهو المعتمد عند المالكية والحنابلة وقالوا إن القضاء مؤقت بما بين رمضانين فإذا أخره عن السنة الأولى فقد أخره عن وقته فوجبت عليه الفدية وهذا المعنى لا يوجد فيما بعد السنة الأولى فلم يجب للتأخير فدية^(٢) سوى فدية السنة الأولى التي ثبتت بحديث أبي هريرة رضي الله عنه (أنه قال في رجل مرض في رمضان ثم صح فلم يصم حتى أدركه رمضان آخر، قال: يصوم الذي أدركه ويُطعم عن الأول لكل يوم مُدًّا من حنطة لكل مسكين فإذا فرغ من هذا صام الذي فرط فيه)^(٣).

الآية ١٨٤ .
ووجه الدلالة أن قوله تعالى ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة الآية ١٨٤] وعمومه يشمل ما قضاه قبل رمضان الثاني أو بعده ولم يذكر الله تعالى الإطعام ولذا فلا يجب عليه إلا القضاء فقط .
لذا بعد هذا الذي تقدم من كلام العلماء يترجح لنا القول الثاني وأنه تكفيه فدية واحدة عن جميع السنوات ويؤيد ذلك الرجحان ما روي عن ابن جريج أنه قال: قلت لعطاء: مرض رجل في رمضان ثم صح فلم يقضه حتى مر به رمضان ثلاث مرات وهو صحيح؟ قال (يُطعم مرة واحدة ثلاثين مسكيناً ثلاثين مُدًّا)^(٤).
وأن المعنى الواجب لها إنما هو خروج الوقت وهذا متحقق في العام الأول دون غيره.
وأخيراً فإن هذا القول يتفق مع يسر الشريعة

كما روى عن ابن عمر وابن عباس أنهما قالوا (أطعم عن كل يوم مسكيناً)، ولم يرو عن غيرهم من الصحابة خلافه، وأضافوا (أن كثرة التأخير لا يزداد به الواجب كما لو أخر الحج الواجب سنين لم يكن عليه أكثر من فعله فكذا تأخير

المجموع: ٣٨٥/٦، نهاية المحتاج: ١٩٦/٣.

(١) انظر المجموع: ٣٨٥/٦، الشرح الكبير للرافعي: ٤٦٣/٦، فتح الوهاب: ٢١٣/١.

(٢) المجموع: ٣٨٥/٦، الفروع: ٩٣/٣.

(٣) رواه الدار قطني: ١٩٧/٢، والبيهقي في السنن الكبرى: ٢٥٣/٤، وإسناده صحيح موقوف.

(٤) المغني: ٤٠٣/٣، ١٥٤/٣، كشف القناع: ٣٣٤/٢.

(٥) البحر الرائق: ٣٠٧/٢، بدائع الصنائع: ١٠٤/٢، المحلي: ٢٦٠/٦.

(٦) مصنف عبد الرزاق: كتاب الصيام - باب المريض في رمضان وقضائه - رقم (٧٦٣٩).

- الإسلامية وسماحتها وبعدها عن الحرج والمشقة ، والله أعلم.
- **المطلب السابع:** تعدد ترك رمي أكثر من جمرة أيام التشريق.
- للعلماء في مسألة ترك أكثر من جمرة أيام التشريق أقوال اختلفت باختلاف عددها وأيامها أو تركها جميعاً حتى خرج ذو الحجة واختلفوا في حكم تعدد الدماء بتعدد الجمار المتروكة؟ وبيان جميع ما تقدم على النحو الآتي.
- القول الأول:** من ترك رمي جمرة العقبة الكبرى أو جميع الجمار أيام التشريق حتى خرج ذو الحجة فعليه دم واحد (شاه واحدة) وهو (مذهب الحنفية والمالكية ومذهب الحنابلة)^(١) واستدلوا بقول ابن عباس رضي الله عنه (من نسي من نسكه شيئاً أو تركه فليهرق دمًا)^(٢) ولم يقل فليهرق لكل نسك دمًا.
- وأضافوا أن الرمي كله جنس واحد فهو نسك واحد وإن كانت آحاده منفصلة عن بعضها وهو واجب فتركه يجبر بدم ، (وقاسوا) الرمي على الحلق فمن حلق ربع الرأس كمن حلق جميع الرأس ومن قص أظافر يد واحدة كمن قص
- الأظافر كلها لا يوجب إلا دمًا واحدًا^(٣).
- القول الثاني:** للشافعية ثلاثة أقوال (عليه دم واحد — عليه دمان — عليه أربعة دماء) واستدلوا بقول الجمهور في القول الأول بأن عليه دم واحد^(٤) (وقالوا في الثاني) أن أيام التشريق كلها كالיום الواحد فيلزمه دم وعن يوم النحر يلزمه دم^(٥)، (وقالوا في الثالث) عن كل يوم من أيام التشريق دم وعن يوم النحر دم فيلزمه بتركها أربعة دماء^(٦).
- القول الثالث:** يبطل حجة وهو مذهب الظاهرية.^(٧) واستدلوا بحديث ابن عباس رضي الله عنهما بأن رسول الله ﷺ (وقف في بحجة الوداع بمنى للناس يسألونه فجاءه رجل فقال لم أشعر فحلقت قبل أن أذبح فقال: اذبح ولا حرج فجاء آخر فقال لم أشعر فنحرت قبل أن أرمي، قال: ارم ولا حرج فما سئل النبي ﷺ عن شئ قدّم ولا آخر إلا قال افعل ولا حرج)^(٨)، ووجه الدلالة قال عنه ابن حزم (أمر ﷺ بالرمي المذكور، وأمره
- (١) المبسوط للشيباني: ٢٤٤/٢ ، بدائع الصنائع: ١٣٩/٢ ، المبسوط للسرخسي: ٦٥/٤ ، تهذيب المدونة: ٢٢٢/١ ، الاستذكار: ٣٥٧/٤ ، منهج الجليل: ٣٩٧/٢ ، المغني: ٢٥٧/٣ .
- (٢) أخرجه مالك في الموطأ: كتاب الحج — باب التقصير — رقم (٨٩٠) والدارقطني: كتاب الحج — باب المواقيت — رقم ٣٩.
- (٣) المبسوط للسرخسي: ٦٥/٤ ، حاشية ابن عابدين: ٥٥٤/٢ .
- (٤) الحاوي: ٢٠٣/٤ ، المجموع: ٢٣٦/٨ .
- (٥) المصدران السابقان.
- (٦) الوسيط: ٦٧١/٢ ، حلية العلماء: ٣٠٢/٣ ، المجموع: ٢٤١/٨ .
- (٧) المحلى: ١٧٢/٧ .
- (٨) رواه البخاري: كتاب الحج — باب الفتيا على الدابة عند الجمرة — رقم (١٦٤٩).

فرض^(١) .
والنظر في أقوال العلماء يترجح لي القول الأول وهو مذهب الجمهور لقوة أدلتهم ولأن الرمي واجب وليس فرضاً يمكن جبره بدم وهذا الدم لا يتعدد لأن الحج عمل واحد وعبادة واحدة متكاملة كحال الصلاة من نسي مجموعة من الواجبات فعليه سجود واحد للسهو ، ولا ننس أن الحج مبني على التيسير الذي قاعدته (افعل ولا حرج) والله أعلم.

• المطلب الثامن: تعدد فعل المعتمر لأكثر من عمرة في السفرة الواحدة.

اختلفت أقوال العلماء في فعل المعتمر لأكثر من عمرة في السفرة الواحدة وذلك بعد إتمام عمرته الأولى بحيث يعتمر من كان في مكة في كل يوم عمرة أو عمرتين ، فهل يصح ذلك أم لا يصح ؟

اختلفت أقوال العلماء في هذه المسألة إلى ثلاثة أقوال وكما يلي:

القول الأول: يكره الإكثار من الاعتمار والموالة بينها وهو مذهب الحنابلة^(٢)، واستدلوا بقولهم أنه لم ينقل عن النبي ﷺ وأصحابه الموالة بين العمرة والحق في اتباعهم ولم يزد في كل سفرة عن عمرة إلا عائشة رضي الله عنها أذن لها تطيباً لقلبها ولو كان فيه فضل لما تركه

(١) المحلي: ١٧٢/٧ .

(٢) المغني: ٩١/٣ ، الشرح الكبير لابن قدامة: ٥٠٠/٣ .

الصحابة^(٣) ، وأضافوا ما ورد عن بعض السلف من تفضيل الطواف على العمرة بما روي عن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه أنه سأل أنساً رضي الله عنه عن الطواف للغرباء أفضل أم العمرة ؟ فقال: الطواف^(٤)، وورد مثله عن طاووس رحمه الله^(٥) .

واستثنى الحنابلة من كراهة الإكثار من الاعتمار شهر رمضان فقالوا (يستحب تكرار العمرة في رمضان لأنها تعدل حجة^(٦) .

القول الثاني: يكره تعدد العمرة في العام الواحد وهو مذهب المالكية^(٧)، وقالوا أن النبي ﷺ إنما اعتمر مرة واحدة في العام ولم يكررها في عام واحد مع قدرته على ذلك ، واستدلوا على قولهم هذا بقياس العمرة على الحج فقالوا (إن العمر نسك له إحرام وتحلل فكان من سنته أن يكون مرة في السنة كالحج)^(٨) .

القول الثالث: يستحب الإكثار من الاعتمار وهو مذهب (الحنفية والشافعية والظاهرية)^(٩)

(٣) المغني: ٩١/٣ .

(٤) أخرجه الأزرقفي في أخبار مكة: ٣/٢ ، وابن أبي شيبه في مصنفه: ٤٤٥/٣ .

(٥) المغني: ٩١/٣ .

(٦) المغني: ٩١/٣ ، الشرح الكبير: ٥٠٠/٣ .

(٧) المدونة الكبرى: ٣٧٤/٢ ، الكافي لابن عبد البر: ١٧٢ ، مواهب الجليل: ٤٦٧/٢ .

(٨) المتقى: ٤٠٢/٣ .

(٩) حاشية ابن عابدين: ٤٧٢/٢ ، المجموع: ١١٥/٧ ،

المحلى: ٦٨/٧ .

«تعدد الفعل وأثره في الأحكام الشرعية (نماذج فقهية في باب العبادات / دراسة مقارنة)»

د. م. باسم عبد الله عبيد || ٥٦٧

على من يؤدي النسك المفروض وإلا فكما قال (ابن عابدين رحمه الله) [إن الصلاة النافلة في زمن الموسم أفضل من الطواف في حق المكي لأجل التوسعة على الغرباء مع أنهم يقولون بأن الطواف أفضل من صلاة النافلة مطلقاً] (٦).

وتعدد العمرة والإكثار منها أفضل للآفاقي الذي جاء من الدول البعيدة الذين يحبون أن يعتمروا عن آبائهم الذين لم يتعمروا وخصوصاً لمن يشق رجوعه للحرم مرة أخرى قياساً على فعل السيدة عائشة رضي الله عنها لوجود الحاجة. والله أعلم.



واستدلوا بالأحاديث الدالة على فضل العمرة التي منها (العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما) (١) وقوله ﷺ (تابعوا بين الحج والعمرة) (٢) وعن علي رضي الله عنه قال (في كل شهر عمرة) (٣) وروي أن أنساً رضي الله عنه (كان إذا حرم رأسه اعتمر) (٤) ومعنى (حرم رأسه أي ظهر فيه شعر فصار أسوداً كالحمم) ووجه الاستدلال أن النبي ﷺ ندب إلى العمرة بلفظه فدل على استحباب الإكثار من الاعتمار من غير تقييد (٥).

وبعد ذكر القوال السابقة يتبين لنا أن الخلاف في المسألة خلاف في الأفضلية فقط فلا يستطيع أحد الجزم بعدم المشروعية فضلاً عن القول بأنه بدعة لأن الفعل يوافق قول أحد المذاهب الأربعة ولكن يبقى النظر في المفاضلة بين تعدد العمرة وبين كثرة الطواف بالبيت وهذه الأفضلية تختلف باختلاف أحوال الناس وظروفهم ، فالإكثار من الطواف أفضل للمقيم في مكة وقت السعة وبدون تضيق

(١) رواه البخاري: كتاب الحج - باب وجوب العمرة - رقم (١٧٧٣).

(٢) رواه الترمذي: كتاب الحج - باب ما جاء في ثواب الحج - رقم (٨١٠)، والنسائي: كتاب مناسك الحج - باب فضل المتابعة بين الحج والعمرة - رقم (٢٦٢٩).

(٣) رواه الشافعي في مسنده (٤٠٢/٩) والبيهقي: كتاب الحج - باب من اعتمر مراراً - رقم (٥٦٢/٤).

(٤) مصنف ابن أبي شيبة: كتاب الحج - باب في العمرة من قال في كل شهر، رقم ١٢٨/٣ - ١٢٩.

(٥) فتح الباري: ٦٩٩/٣، نيل الأوطار: ٧/٥، المحلى: ١١٥/٧.

(٦) حاشية ابن عابدين: ٥٠٢/٢.

الفعل) حيث رأينا أثره على الأحكام الشرعية .

• التوصيات:

١- توجيه عدد من الباحثين لدراسة تعدد الفعل في

باب الجنایات والعقوبات.

٢- ضرورة وجود دراسة تأصيلية لنظرية التعدد في

الفقه الإسلامي.

٣- العمل على جمع الدراسات السابقة وإصدارها

في إصدار خاص يعنى بهذا الجانب.

والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك

على سيدنا محمد

وعلى آله وصحبه أجمعين.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين وأشهد أن لا إله إلا الله

ولي المتقين والصلاة والسلام على سيدنا محمد

قائد الغر المحجلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد .. فهذه خاتمة البحث أذكر فيها أهم النتائج

والتوصيات التي توصلت إليها خلال بحثين وهي

على النحو الآتي:

١- تعدد الفعل قولاً وفعلاً ونية يختص بما زاد عن

الفعل الواحد لأن الواحد لا يتعدد.

٢- لتعدد الفعل مكانة عند الأصوليين الذين اتفقوا

على جواز تعدد العلل لتعليل الحكم الواحد بعلتين

أو أكثر وعلى جواز تعدد المنهي عنه والاستثناء.

٣- جواز التنويع بين العبادات الواردة على وجوه

متعددة لما فيه من اتباع السنة والتيسير على الناس

وحصول المصلحة للمسلمين.

٤- تعدد النيات والأفعال في باب العبادات جائز في

السُنن وغير جائز في الفروض.

٥- هناك اختلاف وتداخل بين المصطلحات (التعدد

والتداخل والتماثل والتباين والتكرار والاندرج) تم

توضيحه من خلال المنهج الذي وضعه العلماء

رحمهم الله.

٦- إن المطالب الثمانية في المبحث الثاني بدءاً من

النية وانتهاء بأعمال العمرة بيّنت لنا بصورة واضحة

الغاية التي دار حولها مفهوم البحث وهو (تعدد



المصادر والمراجع

- علي بن حجر العسقلاني، دار المعرفة، بيروت.
- ١٢- الثقات: محمد بن حبان البستي، ط ١، دار الفكر، ١٩٧٥ م.
- ١٣- مصنف ابن أبي شيبة: عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، ط ١، دار الرشد، الرياض، ١٤٠٩ هـ.
- ١٤- سُنن البيهقي الكبير: أحمد بن الحسين البيهقي، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، ١٩٩٤ م.
- ١٥- مسند الإمام أحمد: أحمد بن حنبل الشيباني، مؤسسة قرطبة للنشر، القاهرة.
- ١٦- عمدة القاري شرح صحيح البخاري: بدر الدين العيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ١٧- شرح البخاري لابن بطلال: أبو الحسن علي بن خلف بن بطلال القرطبي، ط ٢، مكتبة الرشد، الرياض، ٢٠٠٣ م.
- ١٨- سُنن الدار قطني: علي بن عمر الدار قطني البغدادي، دار المعرفة، بيروت، ١٩٦٦ م.
- ١٩- تلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير: ابن حجر العسقلاني، المدينة المنورة، ١٩٦٤ م.
- ٢٠- حاشية البحرمي على شرح منهج الطلاب: سليمان بن عمر البحرمي، المكتبة الإسلامية، تركيا.
- ٢١- مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأحر: عبد الرحمن بن محمد المدعو بشيخي زاده، ط ١، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨ م.
- ٢٢- التعريفات: علي بن محمد الجرجاني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤٠٥ هـ.
- القرآن العظيم.
- ١- لسان العرب: ابن منظور، الناشر دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٣ م.
- ٢- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: للرافعي أحمد بن محمد الفيومي، الناشر المطبعة الأميرية، مصر، ١٩٢٦.
- ٣- تاج العروس من جواهر القاموس: للزبيدي، الناشر دار الهداية، بيروت، ط ١، ١٤١٠ هـ.
- ٤- المعجم الوجيز: الناشر وزارة التربية والتعليم بمصر، ٢٠٠٦ م.
- ٥- صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل البخاري، ط ٣، دار البغا، بيروت، ١٩٨٧ م.
- ٦- صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج النيسابوري، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٧- سُنن الترمذي: محمد بن عيسى الترمذي، ط ٢، دار النشر - الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥ م.
- ٨- سُنن أبي داود: سليمان بن الأشعث السجستاني، دار الفكر، بيروت.
- ٩- سُنن النسائي: أحمد شعيب النسائي، ط ١، دار الكتب العلمية، ١٩٩١ م.
- ١٠- شرح النووي على صحيح مسلم: يحيى بن شرف النووي، ط ٢، دار إحياء التراث، ١٣٩٢ هـ.
- ١١- فتح الباري شرح صحيح البخاري: أحمد بن

- ٢٣- الوسيط في المذهب: محمد بن محمد الغزالي، دار السلام، ط ١، ١٤١٧ هـ.
- ٢٤- التداخل بين الأحكام في الفقه الإسلامي: خالد الخشلان، كنوز إسبيليا، ط ٢، ٢٠٠٩ م.
- ٢٥- قواعد الأحكام في مصالح الأنام: عز الدين بن عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٢٦- الفروق للقرافي: أحمد بن إدريس القرافي، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨ م.
- ٢٧- نشر البنود على مراقي السعود: عبد الله بن إبراهيم الشنقيطي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٢٨- الأشباه والنظائر للسيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ط ١، دار الكتب العلمية، ١٤٠٣ هـ.
- ٢٩- القواعد لابن رجب: ابن رجب الحنبلي، ط ٢، مكتبة الباز، مكة، ١٩٩٩ م.
- ٣٠- تخريج الفروع على الأصول: محمود بن أحمد الزنجاني، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ٣١- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج: محمد الخطيب الشربيني، دار الفكر، بيروت.
- ٣٢- المجموع: يحيى بن شرف النووي، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٧ م.
- ٣٣- إغاثة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين: عثمان بن شطا البكري، دار إحياء التراث، بيروت.
- ٣٤- طرح الثريب في شرح التقريب: ولي الدين عبد الرحيم العراقي، دار ابن الجوزي، الرياض.
- ٣٥- المبسوط للسرخسي: شمس الدين السرخسي، دار المعرفة، بيروت.
- ٣٦- المبسوط للشيباني: محمد بن الحسن الشيباني، كراتشي، باكستان.
- ٣٧- المهذب في فقه الإمام الشافعي: أبو اسحاق إبراهيم الشيرازي، دار الكتب العلمية.
- ٣٨- الذخيرة: شهاب الدين أحمد القرافي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٤ م.
- ٣٩- الكليات: أبي البقاء أيوب بن موسى الكفوي، مؤسسة الرسالة.
- ٤٠- منهاج الطالبين وعمدة المفتين: يحيى بن شرف النووي، دار المعرفة، بيروت.
- ٤١- رد المحتار على الدر المختار: محمد أمين المعروف بابن عابدين، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٠ م.
- ٤٢- فتح القدير: كمال الدين محمد عبد الواحد السيواسي، ط ٢، دار الفكر، بيروت.
- ٤٣- الهداية شرح البداية: أبي الحسن علي المرغيناني: المكتبة الإسلامية، بيروت.
- ٤٤- مختصر القدوري: أبو الحسين أحمد بن محمد البغدادي، مؤسسة الريان.
- ٤٥- الاختيار لتعليل المختار: عبد الله بن محمود الموصللي، ط ٣، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٥ م.
- ٤٦- مختصر الطحاوي: أبو جعفر أحمد بن محمد الأزدي، الدار المالكية.
- ٤٧- التجريد: أبي الحسن القدوري الحنفي، دار

«تعدد الفعل وأثره في الأحكام الشرعية (نماذج فقهية في باب العبادات / دراسة مقارنة)»

د. م. باسم عبد الله عبيد || ٥٧١

- السلام، مصر. ٥٩- تفسير القرآن: عبد الله بن محمد الرازي، المكتبة العصرية، صيدا.
- ٤٨- صحيح ابن خزيمة: محمد بن إسحاق بن خزيمة، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٧٠ م.
- ٤٩- الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف: ابن المنذر النيسابوري، دار الفلاح.
- ٥٠- المنشور في القواعد: محمد بن بهادر الزركشي، ط ٢، وزارة الأوقاف الكويتية، ١٤٠٥ هـ.
- ٥١- شرح العمدة في الفقه: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، ط ١، مكتبة العيكان، الرياض، ١٤١٣ هـ.
- ٥٢- الأشباه والنظائر لابن نجيم: زين العابدين ابن نجيم المصري، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٨٥ م.
- ٥٣- البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار: أحمد بن قاسم الصنعاني، مكتبة اليمن.
- ٥٤- الكافي في فقه الإمام أحمد: عبد الله بن قدامة المقدسي، المكتب الإسلامي، بيروت.
- ٥٥- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: محمد عرفة الدسوقي، دار الفكر، بيروت.
- ٥٦- نهاية المطلب في دراية المذهب: أبو المعالي عبد الملك الجويني، ط ١، دار المنهاج، الرياض، ٢٠٠٧ م.
- ٥٧- الروض المربع شرح زاد المستقنع: منصور بن يونس البهوتي، مكتبة الرياض الحديثة، ١٣٩٠ هـ.
- ٥٨- مدارك التنزيل وحقائق التأويل: عبد الله بن أحمد النسفي، دار المعرفة، بيروت.
- ٥٩- تفسير القرآن: عبد الله بن محمد الرازي، المكتبة العصرية، صيدا.
- ٦٠- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: علاء الدين الكاساني، دار الكتاب العربي، ط ٢، ١٩٨٢ م.
- ٦١- الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي: علي بن محمد الماوردي، ط ١، بيروت، ١٩٩٩ م.
- ٦٢- كشف القناع عن متن الإقناع: منصور بن يونس البهوتي، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٢ هـ.
- ٦٣- المحلى: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، لجنة إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٦٤- نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار: محمد بن علي الشوكاني، دار ابن الجوزي، الرياض.
- ٦٥- مصنف عبد الرزاق: أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، ط ٢، المكتب الإسلامي، ١٤٠٣ هـ.
- ٦٦- الأم: محمد بن إدريس الشافعي، دار المعرفة، ط ٢، ١٣٩٢ هـ.
- ٦٧- التاج والإكليل لمختصر خليل: محمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري، ط ٢، دار الفكر، بيروت، ١٣٢٨ هـ.
- ٦٨- منهج الجليل شرح على مختصر سيد خليل: محمد عlish، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٩ م.
- ٦٩- أحكام القرآن للجصاص: أحمد بن علي الجصاص، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٥ هـ.
- ٧٠- الموطأ: مالك بن أنس الأصبحي، دار

- إحياء التراث العربي ، تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي. ١٩٨٨ م.
- ٧١- المدونة الكبرى: مالك بن أنس، دار صادر، بيروت.
- ٧٢- بداية المجتهد ونهاية المقتصد: محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، دار الفكر، بيروت.
- ٧٣- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل: علي بن سليمان المرदाوي، دار إحياء التراث، بيروت.
- ٧٤- تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق: فخر الدين عثمان الزيلعي، دار المكتب الإسلامي، القاهرة، ١٣١٣ هـ.
- ٧٥- المكايل والموازن الشرعية: الدكتور علي جمعة، دار القدس، القاهرة، ط ٢، ٢٠٠١ م.
- ٧٦- شرح الزرقاني: عبد الباقي بن سويف الزرقاني المصري، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٧٧- القاموس المحيط: مجد الدين محمد الفيروز آبادي، دار الجليل، بيروت.
- ٧٨- الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار: يوسف بن عبد الله القرطبي، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠ م.
- ٧٩- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل: محمد بن عبد الرحمن المغربي، ط ٢، دار الفكر، ١٣٩٨ هـ.
- ٨٠- المتقى من السُنن المسندة: عبد الله بن علي الجارود، ط ١، طبعة مؤسسة الكتاب، بيروت.
- ٨١- الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني: أحمد بن غنيم بن سالم النفراوي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥ هـ.
- ٨٢- حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني: علي الصعيدي العدوي المالكي، المكتبة الثقافية، بيروت.
- ٨٣- الشرح الكبير للرافعي: أبي القاسم عبد الكريم بن محمود الرافعي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٨٤- فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب: زكريا بن محمد الإنصاري، دار الكتب العلمية، ط ١، بيروت، ١٤١٨ هـ.
- ٨٥- البحر الرائق شرح كنز الدقائق: زين الدين ابن نجيم الحنفي، ط ٢، دار المعرف، بيروت.
- ٨٦- حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء: سيف الدين أبي بكر محمد الشاشي، ط ١، بيروت، ١٩٨٠ م.
- ٨٧- الشرح الكبير لابن قدامة: ابن قدامة المقدسي، دار الكتاب العربي للنشر، ٢٠١٠ م.
- ٨٨- أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار: أبو الوليد محمد بن عبد الله الأزرق، دار النفائس.
- ٨٩- الكافي في فقه أهل المدينة: يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٧ هـ.